المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مستقبل تشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد التغيرات الجيوسياسية الراهنة: دراسة في ظل المشاريع الاقتصادية
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9890
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل تشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد التغيرات الجيوسياسية الراهنة: دراسة في ظل المشاريع الاقتصادية

أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي
كلية العلوم السياسية – جامعة بلاد الرافدين
DrMohammed@bauc14.edu.iq

الملخص:

تأثرت تشكيلات التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط بشكل كبير بالتغيرات الجيوسياسية في المنطقة. حيث أسهمت الصراعات السياسية. التوترات العسكرية. والفرص الاقتصادية الجديدة في تشكيل تحالفات جديدة أو إعادة تشكيل التحالفات القديمة. التغيرات الجيوسياسية أدت إلى توازنات جديدة بين القوى الاقتصادية في المنطقة. وأدت إلى ظهور تحالفات تجمع بين دول لها مصالح اقتصادية مشتركة. سواء كانت تلك التحالفات قائمة على التعاون في مجالات الطاقة. التجارة. الأمن. أو التنمية المستدامة. ان التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط شهدت ديناميكيات في التحول لتشكيل هذه التحالفات بعد المتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها هذه المنطقة. وانطلاقا مماتقدم سيذهب البحث نحو دراسة التحالفات الاقتصادية السيناريوهات المحتملة التي ستوؤل اليها تلك التحالفات في ضوء تسارع الاحداث والمتغيرات على مختلف الاصعدة

الكلمات المفتاحية:التحالفات الاقتصاديه.الشرق الاوسط.المشاريع الاقتصادية .المتغيرات الاستراتيجية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٢/٩	تاريخ القبول ٢٠٢٥/٢/٢٠	تاريخ النشر 2025/3/1

The future of forming economic alliances in the Middle East after the current geopolitical changes: a study in light of economic projects

Assist prof. Dr. Muhammad Abbas Ahmed Al-Tamimi
Faculty of Political Science - University of Mesopotamia
DrMohammed@bauc14.edu.iq

Abstract:

The formations of economic alliances in the Middle East have been greatly affected by geopolitical changes in the region, as political conflicts, military tensions, and new economic opportunities have contributed to the formation of new alliances or the reshaping of old alliances. Geopolitical changes have led to new balances between economic powers in the region, and have led to the emergence of alliances that bring together countries with common economic interests, whether these alliances are based on cooperation in the fields of energy, trade, security, or sustainable development. Economic alliances in the Middle East have witnessed dynamics in the transformation of the formation of these alliances after the geopolitical changes witnessed by this region. Based on the above, the research will move towards studying economic alliances and the possible scenarios that these alliances will lead to in light of the acceleration of events and changes at various levels

Keywords : economic alliances, Middle east, economic projects, strategic variables.

المقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا وتنوعًا على مستوى العالم. حيث تتداخل فيها العوامل الجيوسياسية والاقتصادية بشكل معقد. في السنوات الأخيرة. شهدت المنطقة تغيرات جيوسياسية كبيرة أثرت بشكل مباشر على تشكيل التحالفات الاقتصادية. تتزايد أهمية هذه التحالفات في ظل المشاريع الاقتصادية الطموحة التي تسعى الدول إلى تنفيذها. بالإضافة إلى التوسع الإسرائيلي الذي يهدف إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

تتطلب هذه الديناميكيات الجديدة فهمًا عميقًا للتحديات والفرص التي تواجه الدول في سعيها لبناء تحالفات اقتصادية فعالة. فمع تزايد التوترات الإقليمية والصراعات المستمرة. يصبح من الضروري استكشاف كيف يمكن للدول أن تتعاون في مجالات مثل الطاقة. التجارة. والاستثمار. رغم التحديات الأمنية والسياسية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مستقبل تشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة. مع التركيز على المشاريع الاقتصادية الكبرى والتوسع الإسرائيلي. سيتم تناول العوامل المؤثرة في هذه التحالفات. بما في ذلك دور القوى الكبرى. التوجهات الاقتصادية الإقليمية. من خلال هذا التحليل. نأمل في تقديم رؤى جديدة حول كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وتحقيق الاستقرار في ظل الظروف المتغيرة

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. والتي تؤثر بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول. ففهم كيفية تشكيل التحالفات الاقتصادية في هذه البيئة المعقدة يعد أمرًا حيويًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

وتحليل الديناميكيات الاقتصادية التي تؤثر على تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط. مما يساعد صانعي القرار على فهم التحديات والفرص المتاحة.

تشير التغيرات الجيوسياسية الراهنة في الشرق الأوسط إلى تحول كبير في تشكيل التحالفات الاقتصادية. حيث تتجه الدول نحو إعادة تقييم علاقاتها الاقتصادية والسياسية في ظل الظروف المتغيرة. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الأبعاد المختلفة لهذه التحولات. بما في ذلك:

١. تحليل تأثير التغيرات الجيوسياسية: دراسة كيف تؤثر التغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية على تشكيل التحالفات الاقتصادية. مع التركيز على دور القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين.

٢. استكشاف التحالفات الجديدة: تحليل كيف تسعى الدول إلى تشكيل تحالفات جديدة تتجاوز الأيديولوجيات التقليدية. مع التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة.
٣. تقييم المشاريع الاقتصادية الكبرى: دراسة المشاريع الاقتصادية مثل مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية بين الدول في المنطقة.
٤. تحديد التحديات والفرص: تحليل التحديات التي تواجه الدول في بناء تحالفات اقتصادية جديدة. بالإضافة إلى الفرص التي قد تنشأ من هذه التغيرات.
٥. من خلال هذه الأهداف. يسعى البحث إلى تقديم رؤية حول مستقبل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط وكيف يمكن أن تتشكل في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية.

اشكالية البحث:

تتجلى إشكالية مستقبل تشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة من خلال عدة عوامل معقدة. أولاً. تؤثر التغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية. مثل تراجع النفوذ الروسي وظهور قوى جديدة مثل الصين. على العلاقات الاقتصادية بين الدول. تسعى الدول إلى تشكيل تحالفات جديدة تتجاوز الأطر التقليدية. مما يعكس تحولًا نحو شراكات أكثر مرونة تركز على المصالح الاقتصادية المشتركة. ثانياً. تواجه الدول تحديات اقتصادية كبيرة. . مما يزيد من الحاجة إلى التعاون الاقتصادي. هذه الديناميكيات تتطلب استراتيجيات جديدة للتعاون والتنسيق بين الدول. في ظل بيئة جيوسياسية متغيرة.

في هذا السياق. تبرز أهمية إعادة تقييم التحالفات الاقتصادية في المنطقة. حيث تسعى الدول إلى تحقيق توازن بين مصالحها الوطنية والتحديات الإقليمية. التحولات الجيوسياسية. مثل الصراعات المستمرة في سوريا واليمن ولبنان وفلسطين. تؤثر على الاستقرار الاقتصادي وتزيد من تعقيد العلاقات بين الدول. كما أن التوترات بين القوى الكبرى. مثل الولايات المتحدة وإيران. تلقي بظلالها على مستقبل التعاون الاقتصادي. لذا. فإن تشكيل تحالفات اقتصادية فعالة يتطلب فهمًا عميقًا للعوامل الجيوسياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين الدول لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

فرضية البحث:

تذهب فرضية البحث الى إمكانية ظهور تحالفات جديدة تستند إلى المصالح الاقتصادية المشتركة بدلاً من الأيديولوجيات التقليدية. مع تزايد التوترات الإقليمية وتغير موازين القوى. من المتوقع أن تسعى الدول إلى تشكيل تحالفات "قطاعية" تركز على قضايا محددة مثل الأمن الغذائي والطاقة والتجارة. مما يعكس تحولًا نحو علاقات أكثر مرونة وتعاونًا.

علاوة على ذلك. قد تؤدي التغيرات الجيوسياسية. مثل تراجع النفوذ الإيراني وزيادة دور تركيا. إلى إعادة تقييم الدول لمواقفها الاستراتيجية. مما يفتح المجال أمام شراكات جديدة مع قوى إقليمية ودولية. وبالتالي. يمكن أن تسهم هذه الديناميكيات في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات اقتصادية أكثر استدامة وفعالية في مواجهة التحديات المستقبلية.

منهجية البحث:

تم إستخدام المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي في دراستنا هذه طالما أن المنهج يستهدف التعمق في دراسة موضوع معين. والحصول على نتائج اكثر دقة. واستنباط الحلول التي تسهم في معالجة إشكالية علمية عن طريق التحليل والتجزئة والتجميع. على هذا الأساس كانت الخطوات التي إعتمدناها في معالجة الإشكالية قد إرتكزت على تفكيك المشكلة ودراسة الجزئيات بدقة. من خلال التحليل والنقد. وصولاً إلى إستنباط الأحكام أو القواعد وإثبات الفرضية ومن ثم التعميم.

المبحث الاول

التحالفات الاقتصادية الدولية والتغيرات الجيوسياسية

اولا : الشرق الاوسط و التحالفات الاقتصادية الدولية

يعد مصطلح الشرق الأوسط (*) من اكثر المصطلحات المثيره للخلاف بين الباحثين والكتاب في العلاقات الدولية بصفة عامة. والمختصين بدراسة منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. وهذا المصطلح غربي النشأة ارتبط بمصالح تفضيلات الاستعمارية الغربية. التي تتمسك بها مع اتجاهات الحركة التجارية. التي تطالب بها بوطن لها في فلسطين. استخدم مصطلح الشرق الأوسط كبديل لمصطلح الوطن العربي. الذي يساعد على إذكاء الهوية العربية. والدفع بالوحدة العربية. وبالتالي ان مصطلح الشرق الأوسط مصطلح سياسي النشأة والاستخدام. والتسمية لم يتم تحديد طبيعة المنطقة بنفسه. فالشرق الأوسط يعتبر شرق أوسط لأوروبا. لقد استخدم مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام ١٩٠٢ م. من قبل ضابط البحرية الأمريكية ألفريد ماهان دون أن يكمل الدول التي تشملها مفهوم(Adelson 2012, 36–56).

أ. واقع التوجهات الاقتصادية الدولية:

طوال العقد الماضي. تحولت السياسات الخارجية في دول كثيرة في الشرق الأوسط نحو تعدد التحالفات. فشركاء الولايات المتحدة التقليديون. مثل مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. تحفظوا على

(*) تضم دول بلاد الشام والخليج العربي والعراق وإيران، بالإضافة إلى مصر في شمال شرقي أفريقيا، وكثيرا ما تقع تركيا ضمن هذا المدلول الشائع، وترتبط هذه الدول جميعا بعناصر جغرافية وحضارية مشتركة.

محاولات واشنطن إنشاء تكتلات حصرية في قيادتها. وهم يسعون في عقد شراكات مع قوى متعددة. بما في ذلك الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة(العبيدي ٢٠١٩).

مثلت مبادرة الحزام والطريق (BRI) والممر الاقتصادي الهندي الأوروبي عبر الشرق الأوسط IMEC (India–Middle East–Europe Economic Corridor) (وكالة هاوار للأنباء ANHA 2024). رؤيتين استراتيجيتين متشابهتين تعكسان التنافس الجيوسياسي والاقتصادي العالمي المتزايد. أُطلقت مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣ بقيادة الصين كخطة طموحة تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية عالميًا. حيث شملت أكثر من (١٥٥) دولة بحلول أواخر ٢٠٢٣. مع استثمارات تجاوزت تريليون دولار في مجالات النقل والطاقة والبنية التحتية. خاصة في منطقة الشرق الأوسط. التي أصبحت فيها الصين أكبر مستثمر أجنبي منذ عام ٢٠١٦. وفي المقابل. جاء مشروع (IMEC) . الذي أُعلن عنه خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي في سبتمبر ٢٠٢٣. كمبادرة بقيادة الولايات المتحدة لتعزيز الترابط الاقتصادي بين الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط. يركز (IMEC) على إنشاء ممرات رئيسية للبنية التحتية تشمل السكك الحديدية. كابلات البيانات. وخطوط أنابيب الهيدروجين النظيف(موقع CNN بالعربية ٢٠٢٣). ويُظهر المشروعان رؤيتين متنافستين للتنمية العالمية. حيث تسعى الصين من خلال (BRI) إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي وترسيخ قيادتها العالمية في مجال البنية التحتية. بينما تهدف الولايات المتحدة عبر (IMEC) إلى تقويض النفوذ الصيني المتزايد. خاصة في منطقة الخليج العربي. التي تمثل مركزًا استراتيجيًا للنقل والطاقة. وفي هذا السياق. تحاول الدول المشاركة تحقيق توازن استراتيجي بين المبادرتين بما يخدم مصالحها الوطنية (مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط ٢٠٢٤).

ويشمل تطوير خطوط سكك حديدية. كابلات لنقل البيانات. وخطوط أنابيب لنقل الهيدروجين النظيف. مما يعكس طموح الولايات المتحدة وشركائها لتعزيز الترابط الاقتصادي المستدام ودعم جهود التحول نحو الطاقة النظيفة.

يمثل المشروعان رؤيتين متنافستين للتنمية الاقتصادية والبنية التحتية العالمية. فمن جهة. تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز مكانتها كقائد عالمي للبنية التحتية والتنمية المستدامة. مستندة إلى نموذج استثماري ضخم يركز على تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي. ومن جهة أخرى. تسعى الولايات المتحدة وشركاؤها من خلال IMEC إلى بناء منظومة اقتصادية بديلة تهدف إلى تقليص الاعتماد على شبكات النفوذ الصيني. مع التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الهند والدول الخليجية. التي تُعد مفاتيح أساسية في المشهد الاقتصادي العالمي(مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط ٢٠٢٤).

في ظل هذا التنافس المتزايد. تواجه الدول المشاركة في كلا المشروعين تحديات وفرصًا في ذات الوقت. تسعى دول الخليج مثل السعودية والإمارات إلى تحقيق التوازن بين المبادرتين. حيث تستفيد من الاستثمارات الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق. بينما تعمل على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من خلال .IMEC يُظهر هذا التوازن مرونة هذه الدول في إدارة مصالحها الوطنية وسط التنافس الجيوسياسي العالمي.

في المحصلة. تعكس مبادرة الحزام والطريق و (IMEC) صعود نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. حيث تسعى القوى الكبرى إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي عبر رؤى تنموية متنافسة. يعكس هذا التنافس أهمية البنية التحتية كأداة جيوسياسية. ودور المناطق الاستراتيجية. خاصة الشرق الأوسط. في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي.

في ظل مبادرة الحزام والطريق BRI ومشروع الممر الاقتصادي الهندي الأوروبي عبر الشرق الأوسط IMEC. يبدو أن مستقبل الشرق الأوسط سيشهد تحولات جذرية تضعه في قلب التنافس الجيوسياسي العالمي. هذه المشاريع تعيد تعريف دور المنطقة كمحور استراتيجي يربط بين آسيا. أوروبا. وإفريقيا. مما يمنحها فرصًا غير مسبوقة لتعزيز التنمية الاقتصادية والبنية التحتية. ولكنها في الوقت ذاته تفرض تحديات جديدة تتعلق بالتوازن بين القوى العالمية(مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط ٢٠٢٤).

ب. **اهم الفرص الاقتصادية والتنموية للتوجهات الى التحالفات الاقتصادية**(رجب ٢٠٢٣، ٤٥–٦٧) :

- **تطوير البنية التحتية** تسهم الاستثمارات الضخمة من خلال الحزام والطريق و IMECفي تحسين شبكات النقل والمواصلات. مثل تطوير الموانئ. السكك الحديدية. وخطوط الطاقة. مما يعزز قدرة الشرق الأوسط على أن يصبح مركزًا عالميًا للتجارة والخدمات اللوجستية.
- **التنوع الاقتصادي** : تتيح هذه المشاريع فرصًا للدول الشرق أوسطية لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على النفط. فالممرات الجديدة قد تسهم في خلق صناعات جديدة مثل الطاقة النظيفة الهيدروجين وخدمات البيانات. ما يدعم الخطط الوطنية مثل "رؤية السعودية ٢٠٣٠".
- **التكامل الإقليمي** :من خلال الربط بين دول المنطقة وبين القارات. تفتح هذه المشاريع المجال أمام تكامل اقتصادي أكبر بين دول الخليج. شرق المتوسط. وجنوب آسيا. مما يعزز من قدراتها التنافسية العالمية.

التحديات الجيوسياسية:

- **التنافس بين القوى الكبرى** :يمثل الشرق الأوسط ساحة رئيسية للتنافس بين الصين والولايات المتحدة. مما قد يضع الدول الإقليمية في مواقف معقدة تتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة لتجنب الاصطفاف الكامل مع طرف على حساب الآخر.
- **إدارة النفوذ المتقاطع** :على الرغم من استفادة دول مثل السعودية والإمارات من مبادرة الحزام والطريق و IMECعلى حد سواء. فإنها تواجه تحدي إدارة النفوذ المتقاطع للحفاظ على استقلالية قراراتها الوطنية. خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والاقتصادية.
- **استدامة المشاريع** :رغم الفرص الكبيرة. فإن استدامة هذه المشاريع تعتمد على مدى التزام الأطراف الدولية بتنفيذها على المدى الطويل. خاصة في ظل الأوضاع الجيوسياسية المتقلبة والضغوط الاقتصادية العالمي

ثانيا : التغيرات الجيوسياسية

لطالما كانت تحديات الأمن في منطقة الشرق الأوسط متعددة الأبعاد – محلية وإقليمية وجيوستراتيجية – ولكنها كانت دائمًا ذات إمكانات عالية للتأثير العالمي الكبير. من الناحية الجغرافية. تقع المنطقة عند مفترق طرق القارات وتقف كخط دفاع أول لتدفقات المهاجرين واللاجئين. من الناحية الدينية. فهي مهد ثلاثة أديان رئيسية ومركز للتنافسات الطائفية الكبرى. من الناحية السياسية. أصبحت ساحة لعب للدول المهيمنة والملوك الاستبداديين والدكتاتوريين الشموليين وأمراء الحرب الطائفيين والجماعات الإرهابية القاسية. الذين يشترون الولاء والدعم الشعبي من خلال الرشاوى وسياسات الريع. غالبًا على حساب الأكثر ضعفًا. من الناحية العسكرية. فهي الأكثر عسكرة من بين جميع المناطق. ولديها أكبر عدد من الصراعات المسلحة (حسين ٢٠٢٤، ٢٣-٣٠). ووفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI لعام ٢٠٢١. فهي المنطقة التي تشهد أكبر عدد من التدخلات العسكرية من قبل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية(Stockholm International Peace Research Institute 2021).

بدأت اتفاقيات إبراهيم. التي وقعتها البحرين وإسرائيل والمغرب والسودان والإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٩. وبدعم ضمني من المملكة العربية السعودية. وكأنها صفقة أسلحة أكثر من كونها اتفاقية سلام. إن الموقعين الأصليين على الاتفاقية. إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. كلاهما من قوى الوضع الراهن. المهتمة بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي من أجل دعم اقتصاداتهما المزدهرة(سينغ ٢٠٢٢).

ونظراً لعدم اليقين الذي نشأ في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للعدوان الروسي في أوكرانيا. أصبحت اتفاقيات إبراهيم الأساس لما هو حقًا تحول نموذجي للبنية الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط. وقد أدت العلاقات الطبيعية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة بالفعل إلى علاقات تعاونية قوية بين البلدين في عدد من القطاعات التجارية. بما في ذلك الزراعة والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة. وقد وسعت قمة النقب في إسرائيل في مارس ٢٠٢٢ والحوار اللاحق التعاون بشأن التحديات الإقليمية. بما في ذلك المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن البشري والهشاشة السياسية والحوكمة غير الفعالة وأمن الطاقة. وفي حين كان لدى القادة الذين شاركوا في منتدى النقب الأول في البحرين في يونيو ٢٠٢٢ أجندات مختلفة على نطاق واسع. فإن التزامهم بالتعاون المستمر يشير إلى حقيقة مفادها أن دول منطقة الشرق الأوسط بدأت تتقاسم شعوراً بالمسؤولية الجماعية عن منطقتها. وقد أدت التأثيرات المشتركة لجائحة كوفيد-١٩ وإعادة التوجيه الاستراتيجي للولايات المتحدة والغزو الروسي لأوكرانيا إلى إدراكهم أنهم لم يعد بإمكانهم الاعتماد على عمليات الإنقاذ المستقبلية من الغرب(سليمان ٢٠٢٢).

لقد تراجعت الولايات المتحدة عن أي اقتراحات سابقة بأنها قد تنسحب من منطقة الشرق الأوسط -أو حتى تستطيع ذلك- وركزت بدلاً من ذلك على دعم التحالف الأمني المعزز بموجب اتفاقيات إبراهيم. وقد تم إبرام الاتفاقيات بين القوى الإقليمية التي تشترك في مصلحة استمرار مشاركة الولايات المتحدة. ولكن أيضًا في القلق من أنها لم تعد قادرة على الاعتماد بشكل كامل على الضمانات الأمنية الأمريكية بسبب عدم الرغبة الأمريكية المتزايدة في تمويل المشاركات الخارجية. كان للإطار الأمني الجديد. جنبًا إلى جنب مع تحول إسرائيل من منطقة مسؤولية القيادة الأمريكية الأوروبية إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية. تأثير إيجابي غير متوقع. مع وجود المنطقة بأكملها صديقة أو عدوة تحت نفس منطقة مسؤولية القيادة الإقليمية. أصبح لدى الجيش الأمريكي الآن الأدوات اللازمة لتبني نهج أكثر تعاونًا وشاملاً لسياسة الأمن والاستعداد في المنطقة(Makovsky & Gen 2021).

ولعل التغيرات الجيوسياسية انعكست على الشرق الأوسط على ثلاثة مستويات: استراتيجيًا ودبلوماسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. مما يخلق توترات متزايدة وتهديدات مترابطة لاستقرار المنطقة. على المستوى الاستراتيجي. يساهم انشغال روسيا بأوكرانيا في تحولات جيوسياسية كبيرة وتشكيلات تحالفات جديدة من شأنها أن تزيد من حدة التوترات الإقليمية. وعلى المستوى الدبلوماسي. وصلت العلاقات المتقاطعة والولاءات المتنافسة والمصالح الوطنية والطائفية المتضاربة إلى مستويات جديدة من التعقيد. ونتيجة لذلك. اختارت معظم الدول في المنطقة البقاء على الحياد في حرب تضع القوى العالمية الكبرى على جانبين متعارضين. أدت نقاط الضعف الناتجة عن مجموعة متنوعة من الصدمات الاقتصادية إلى انحدار حاد في

الأمن البشري بما في ذلك تأثير أزمة الحبوب في البحر الأسود. مما يجعل المنطقة أكثر هشاشة من أي وقت مضى ويمكن القول إنها معرضة لخطر العنف السياسي بشكل أكبر.

ومع بدء الولايات المتحدة في الإشارة إلى رغبتها في دور قيادي غير مباشر في الشرق الأوسط. كان هناك قلق بين الشركاء والحلفاء في المنطقة من أن يؤدي ذلك إلى فراغ أمني يمكن استغلاله من قبل الأنظمة الإقليمية غير الليبرالية و/أو القوى المهيمنة الأكبر. وللحفاظ على توازن القوى وردع إيران. أدركت قوى "الوضع الراهن" الرئيسية في المنطقة. إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أنها تشترك في مصلحة إنشاء بنية أمنية إقليمية. وكانت اتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة نتيجة لهذه الأهداف المشتركة. وفي الوقت نفسه. تتزايد محركات العنف السياسي في المنطقة. حتى مع تمسك الأنظمة السلالية والاستبدادية بالوضع الراهن على المستوى الكلي. وهنا قد ضعف الدور لروسيا في ممارسه نفوذها سياسيا وعسكريا من خلال التدخل المباشر سوريا. أو من خلال مبيعات الأسلحة. وهذا يفسر سلوك التحوط الذي تتبناه معظم الدول العربية فيما يتعلق بحرب أوكرانيا وإحجامها عن تطبيق العقوبات الدولية أو المساعدة في تحقيق التوازن في سوق النفط. ولكن بسبب المشهد المعقد الذي تتشابك فيه الولاءات والتبعيات بين الحكام المستبدين والدول والوكلاء. فان روسيا غير قادرة على استغلال نقاط الضعف في المنطقة لممارسة النفوذ. ولكن مع سحب روسيا للمواد العسكرية للتركيز على أوكرانيا. يتضاءل نفوذها وتضعف قوتها التكتيكية. مما يخلق فراغا خطيرا يمكن للمنافسين الإقليميين إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا وغيرهم من الجهات الفاعلة العالمية. مثل الصين. استغلاله.

وبالرجوع الى خطاب ألقاه في حوار المنامة في البحرين في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢. حذر كولن كاهل. وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للسياسة. من أن حرب أوكرانيا قد يكون لها رد فعل خطير على منطقة الشرق الأوسط إذا استمرت الدول العربية في دعم موسكو من خلال خفض إنتاج النفط. والأهم من ذلك. تساءل عن سبب استمرار بعض الدول الأكبر – أي المملكة العربية السعودية – في العمل مع روسيا مع تزايد وضوح أن إيران. العدو اللدود للمملكة العربية السعودية. تعمل على تعزيز تحالفها الدفاعي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتن من خلال نقل طائرات بدون طيار هجومية. وربما صواريخ. لاستخدامها في الهجمات على المدن الأوكرانية(Kahl 2022,94) .

الواقع أن انخراط إيران في أول تدخل لها على الإطلاق في حرب على المسرح الأوروبي يمثل تحولا جديدا . على الرغم من العواقب المحتملة التي قد تترتب على ذلك على الاستقرار الإقليمي والتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى تفاقم التوترات بين أقوى الدول العربية

وإيران. ويهدد "بإعادة التوازن" إلى الميزة الاستراتيجية التي حققها التحالف الساعي إلى الحفاظ على الوضع الراهن والمناهض لإيران ـ الذي أنشأته اتفاقيات إبراهيم ـ على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ويوضح هذا مدى تعقيد الولاءات وروابط القرابة في الشرق الأوسط. فضلا عن التناقضات بين الشراكات التاريخية وترتيبات التعاون الأمني المتقاطعة التي تمتد عبر المنطقة. وباعتبارها برميل بارود تاريخي. حيث تتعارض الولاءات والتحالفات غالبا(Khadouri 2025,56). فإن منطقة الشرق الأوسط سوف تستمر في لعب دور مهم في علاقات القوة العالمية ـ وكما أدركت الولايات المتحدة ـ فإن الابتعاد عنها يشكل مخاطرة كبيرة للغاية.

لطالما كانت تحديات الأمن في منطقة الشرق الأوسط متعددة الأبعاد – محلية وإقليمية وجيوستراتيجية – ولكنها كانت دائمًا ذات إمكانات عالية للتأثير العالمي.

ان الدور القيادي الجديد الذي تلعبه إسرائيل في إطار الأمن الإقليمي المتغير وتركيزها على ردع إيران إلى شراكة متنامية مع دول على أطراف منطقة الشرق الأوسط . بما في ذلك أذربيجان وتركيا. فمنذ استقلال أذربيجان في عام ١٩٩٢. أصبحت اسرائيل وباكو شريكتين استراتيجيتين – تتبادلان المعلومات الاستخباراتية. وتطوران التجارة. وتنسقان السياسات لحماية الأمن الإقليمي ومواجهة الأهداف التوسعية الإيرانية. وكان الدعم العسكري الجوهري الذي قدمته إسرائيل لباكو حاسماً في انتصارها على أرمينيا في ناغورنو كاراباخ في عام ٢٠٢٢. ونظراً للشراكة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين. فمن المرجح أن تتأثر أذربيجان بشكل كبير في حالة التصعيد الإسرائيلي الإيراني. وبالتالي فإن الروابط المتنامية بين روسيا وإيران تتردد صداها في عدد من العلاقات الأمنية التي تشكل أهمية حيوية للاستقرار الإقليمي الأوسع.

إن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل هي تطور آخر من المرجح أن يكون قد أثاره تغير نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط. فبعد عقد من العلاقات المجمدة. اتفقت إسرائيل وتركيا على تبادل السفراء والقناصل العامين مرة أخرى في أكتوبر ٢٠٢٢. لطالما كانت إسرائيل مهتمة ببناء علاقات إقليمية أوثق مع القوى الاستراتيجية الأخرى. لكن السياسة القومية الدينية التركية في عهد أردوغان والدفع المستمر نحو توسيع النفوذ الإقليمي. فضلاً عن دعم القضية الفلسطينية. جعلت من الضروري لأردوغان أن يبقي إسرائيل على مسافة ذراع. ومع ذلك. مع اتفاقيات إبراهيم والتطبيع المتزايد بين إسرائيل والعديد من دول منطقة الشرق الأوسط . لم تستطع تركيا أن تتحمل البقاء خارج اللعبة. خاصة بالنظر إلى القوة العسكرية لإسرائيل. وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. ومصلحتها في إبقاء النفوذ الروسي في حده الأدنى وردع الإيرانيين.

إن تركيا هي الدولة الخليفة للإمبراطورية العثمانية. التي امتدت عبر أفريقيا والأناضول وآسيا وأوروبا لما يقرب من ٥٠٠ عام. بدءًا من القرن الثالث عشر وانتهت بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى. ولا يزال التأثير النفسي لخسارة الإمبراطورية باقيًا. مما يلهم السرديات التعديلية التي تغذي تصور تركيا للتهديدات الوجودية وتعزز الإيديولوجية الدينية القومية. وفي حين أنه من غير المرجح أن تستعيد تركيا مناطقها "التركية" المرغوبة في الدول المجاورة. فإن ظهور عناصر مهمة من السرد التاريخي القومي العلماني للبلاد. بما في ذلك الخرائط التركية الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط . يثير مخاوف أمنية للدول التي تحتوي على تلك الأراضي. ومع سعي تركيا بشكل متزايد إلى فرص سد الفجوة مع تراجع نفوذ موسكو في المناطق الرئيسية. فمن الواضح أن بعض الدول الإقليمية ترى في سعي تركيا إلى النفوذ وسيلة لاستعادة إمبراطوريتها السابقة إلى حد ما(الرفاعي ٢٠١٧، ٦٧).

كما دفع تبني أردوغان لمفهوم "الوحدة الثمينة". الذي يعني تعزيز مصالح تركيا بأي ثمن. إلى التعاون مع روسيا والصين وإيران ودول أخرى تعارض النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك قرار أردوغان بشراء أنظمة الدفاع الصاروخي إس-٤٠٠ من روسيا. وإطلاق عملية السلام في أستانا بالتعاون مع روسيا وإيران. كما سمح التصرف المزدوج لتركيا لأردوغان بتقديم نفسه باعتباره الوسيط الوحيد الموثوق بين الخصوم. الأمر الذي قد يجلب مصداقية دبلوماسية لأنقرة في حين يرفع الثمن الذي يتعين على الغرب أن يدفعه مقابل الولاء التركي. وقد أظهر منع انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي هذا الموقف(الشريف ٢٠١٨، ٨٧).

إن شبكة متشابكة من العلاقات المتقاطعة والولاءات المتنافسة والملاحقات الأنانية للمصالح الوطنية في الشرق الأوسط. لقد أظهر تعهد أردوغان في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ بأن تبدأ تركيا في التوغل في مناطق الحدود الكردية الشمالية في سوريا للقضاء على "الجماعات الإرهابية" أن تراجع النفوذ الروسي شجعه على التصرف بشكل أحادي وضد السياسة الروسية بشأن سوريا. خلال اجتماع عقد في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢ بين روسيا وتركيا في طهران(سكاي نيوز عربية ٢٠٢٢).

وتعكس هذه الخطوات المتعمدة التي اتخذتها إيران في سوريا تراجع نفوذ روسيا. كما تظهر حذراً أوسع نطاقاً إزاء الاستراتيجية التركية. حيث أثارت علاقات أنقرة الوثيقة مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية مخاوف في طهران من تحالف أوسع نطاقاً معادياً لإيران. وبالتالي. فإن الدور التركي في ملء الفراغ الروسي قد تحقق حتى الآن سوى نجاح معتدل.

إن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل هي تطور آخر من المرجح أن يكون قد أثاره تغير نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط. فبعد عقد من العلاقات المجمدة. اتفقت إسرائيل وتركيا على

تبادل السفراء والقناصل العامين مرة أخرى في أكتوبر ٢٠٢٢. لطالما كانت إسرائيل مهتمة ببناء علاقات إقليمية أوثق مع القوى الاستراتيجية الأخرى. لكن السياسة القومية الدينية التركية في عهد أردوغان والدفع المستمر نحو توسيع النفوذ الإقليمي. فضلاً عن دعم القضية الفلسطينية. جعلت من الضروري لأردوغان أن يبقي إسرائيل على مسافة ذراع. ومع ذلك. مع اتفاقيات إبراهيم والتطبيع المتزايد بين إسرائيل والعديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تستطع تركيا أن تتحمل البقاء خارج اللعبة. خاصة بالنظر إلى القوة العسكرية لإسرائيل. وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. ومصلحتها في إبقاء النفوذ الروسي في حده الأدنى وردع الإيرانيين.

المبحث الثاني

واقع التنافس الدولي والإقليمي والتحولات في القوى الاقتصادية

اولا : التنافس الإقليمي والدولي والتحولات في القوى الاقتصادية

مع صعود الصين كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط من خلال استثمارات الحزام والطريق(العساف ٢٠١٨، ٢٥-٣٢). ترى الولايات المتحدة في IMEC فرصة حاسمة لاستعادة نفوذها في المنطقة. الدول الخليجية. مثل السعودية والإمارات. تجد نفسها في وضع فريد للاستفادة من كلا المشروعين. فمن جهة. تعزز شراكتها مع الصين من خلال استثمارات البنية التحتية. ومن جهة أخرى. تشارك في IMEC لتعزيز مكاسبها الاقتصادية وربطها بالأسواق الغربية(ابو العز ٢٠٢٣، ٣٤-٥٠).

رغم ذلك. يظل التنافس بين المشروعين انعكاسًا للتغيرات في موازين القوى العالمية. الصين تسعى إلى تقديم نفسها كقائد اقتصادي عالمي من خلال التعاون البنّاء. بينما تستهدف الولايات المتحدة وشركاؤها تعزيز نفوذهم عبر نهج تكاملي يعتمد على بناء الشراكات الاستراتيجية.

الإمارات العربية المتحدة مثال على ذلك. فعلى رغم أن أبوظبي لا تزال شريكاً أمنياً واقتصادياً وثيقاً للولايات المتحدة. فإنها وطدت علاقاتها ببكين من طريق التجارة. وتبادل التكنولوجيا. وصفقات الأسلحة الجديدة. وحافظت على علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع روسيا. على رغم غزو موسكو أوكرانيا في عام ٢٠٢٢.

تستثمر الإمارات. كذلك. في التبادل التجاري ومبادرات التكنولوجيا مع الهند. في إطار التصديق على "الشراكة الاقتصادية الشاملة" الجديدة في عام ٢٠٢٢. نظراً إلى أن دول الشرق الأوسط الأخرى تسعى في عقد شراكات متنوعة مماثلة. فالأرجح أن يترتب على الاتجاه نحو التحالفات المتعددة تجديد بنية نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

على رغم أن الشرق الاوسط متعدد التحالفات. فإنه ليس متعدد الأقطاب: فالولايات المتحدة تظل. إلى حد بعيد. الراعي الأمني الأساسي للشرق الأوسط. ويبدو من المستبعد أن يتعرض هذا الموقع لأي خطر في المستقبل المنظور. ومع أن العدد الإجمالي للقوات الأميركية تدنى عن ذروته. لكنه لا يزال يفوق الـ٣٠ ألفاً. أي ما كان عليه تقريباً قبل غزو الولايات المتحدة العراق في عام ٢٠٠٣ (Katz 2013, 1-25).

وتواصل واشنطن إنفاق المليارات سنوياً على المساعدات الأمنية في المنطقة. وقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة في سوق الأسلحة الإقليمي من ٤٧ في المئة. في الأعوام بين ٢٠١٠ و٢٠١٤. إلى ٥٤ في المئة في الأعوام بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢. وفقاً لبيانات من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. ويرجع ذلك جزئياً إلى العقوبات الأميركية على روسيا. بعد غزوها أوكرانيا عام ٢٠١٤ (Stockholm International Peace Research Institute 2021)

وإلى ذلك. تواصل الولايات المتحدة الحفاظ على مرافق عسكرية في ما لا يقل عن ١٢ دولة في أنحاء المنطقة. بين قواعد كبيرة. ومواقع أقل شأناً. ومنشآت التدريب. ومخازن الأسلحة والعتاد المجهزة مسبقاً.

لكن الهيمنة لا تعني الحصرية. وعلى رغم تواضع دور الصين الأمني في المنطقة. فإنه قد يضمن لشركائها فرصاً دفاعية واقتصادية لا توفرها الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال. تملك بكين قاعدة عسكرية واحدة. تقع في جيبوتي. لكنها استثمرت في موانئ المنطقة كلها. ويمكن استخدامها للأنشطة المدنية والعسكرية على حد سواء.

هذه استراتيجية ساعدت الصين على توسيع نطاق انتشارها العسكري وتعزيز تجارتها مع دول الشرق الأوسط في الوقت نفسه. وسمحت الإمارات العربية المتحدة للصين. على ما لاحظ تقرير استخباراتي أميركي في ديسمبر كانون الأول ٢٠٢٢. باستئناف البناء في منشأة لوجيستية عسكرية في أحد هذه الموانئ واستئناف البناء في تلك الموانى الاماراتيه وتحديدا ميناء خليفه . ولا يرمي الإجراء إلى استبدال الدور العسكري الكبير للولايات المتحدة في البلاد. بل إلى تمكين الصين من توسيع انتشارها العسكري هناك.

وعلى المثال نفسه.عملت الصين استراتيجية مماثلة لمشاركة تكنولوجياتها العسكرية في المنطقة. فبكين لا تقدم مساعدات عسكرية مباشرة كثيرة إلى دول الشرق الأوسط. وتبلغ مبيعات الأسلحة الصينية أقل من خمسة في المئة من إجمالي المبيعات في المنطقة. لكنها توفر بعض تقنياتها المتقدمة بثمن منخفض. ومن دون شروط. وبخاصة الطائرات من غير طيار. والصواريخ الدقيقة. للعملاء الذين لا يستطيعون الحصول على هذه الأنظمة من الولايات المتحدة(الموسى ٢٠٢٠).

في المقابل. تثمن القوى الإقليمية. العروض الصينية بوصفها مكملة لأنظمة الأسلحة الأميركية التي تستمر تلك البلدان في شرائها. وتفضلها نظراً إلى جودتها العالية ومكانتها الرفيعة. ولا تستغني عنها. وكذلك قدمت الصين للحكومات العربية المساعدة في مجال الأمن الداخلي. بما في ذلك التدريب على إنفاذ القانون.

والتحكم في تقنيات المراقبة المتطورة. ومنذ عام ٢٠٢١. أصبحت ست دول عربية. هي البحرين ومصر والكويت وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. شركاء حوار مع "منظمة شنغهاي للتعاون". وهي مجموعة سياسية واقتصادية وأمنية بقيادة الصين وتضم كذلك روسيا.

وعليه. انضمت تلك الدول إلى تركيا. وهي كانت شريك حوار في المنظمة منذ ٢٠١٣. وإلى إيران. التي منحت العضوية الكاملة هذا العام. فيسع شركاء واشنطن العرب. من طريق مشاركتهم في منظمة شنغهاي للتعاون. أن يعززوا العلاقات مع الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى من غير أن تحل هذه محل علاقاتهم الأقوى والأشمل مع الولايات المتحدة(المتولي ٢٠١٧، ٤-٥).

وفي المجال الاقتصادي. تضطلع الصين في الشرق الأوسط الآن بدور يفوق دور الولايات المتحدة(الشريف ٢٠١٨، ٨٧). ولكنه لا يحل محلها تماماً. والتجارة الصينية تقدمت على الأميركية منذ مدة طويلة. ويعود هذا التقدم إلى عام ٢٠١٩. وتفوقت الصين على الاتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الرائد في المنطقة.

وطوال السنوات الـ١٠ الماضية. أظهرت البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أنه. في الوقت الذي تقلصت فيه واردات الولايات المتحدة من المنطقة وصادراتها إليها. زادت تجارة الصين مع الشرق الأوسط بنسبة ٤٠ في المئة تقريباً. وذلك جراء صادرات بكين المتزايدة والطلب المتزايد والإقبال على المنتجات النفطية.

التحالفات الجديدة بين دول الخليج وإسرائيل: أحد الأمثلة البارزة على التغيرات الجيوسياسية وتأثيرها على التحالفات الاقتصادية هو التقارب بين بعض الدول الخليجية وإسرائيل. خاصة بعد توقيع اتفاقيات "أبراهام" في عام ٢٠٢٠. هذا التحول في السياسة كان مدفوعًا بمصالح اقتصادية مشتركة. مثل التكنولوجيا. الأمن. والطاقة. هذا التعاون فتح آفاقًا جديدة في التجارة والاستثمار بين هذه الدول. مع التركيز على المشاريع التكنولوجية والبنية التحتية.

الصراعات الإقليمية والتحولات في التحالفات: النزاع المستمر بين إيران ودول الخليج. والنزاعات في سوريا واليمن. جعلت دول المنطقة تعيد ترتيب تحالفاتها الاقتصادية في سياق تقلبات الأوضاع السياسية. هذه التوترات أدت إلى تزايد التحالفات الاقتصادية مع قوى دولية مثل الولايات المتحدة وروسيا. التي تسعى للنفوذ في المنطقة. بما في ذلك في قطاعات مثل الطاقة والإنشاءات العسكرية.

ثانيا: الاتجاهات الجديدة في التحالفات الاقتصادية :

دور الصين في إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية: الصين قد تكون من أبرز القوى التي استفادت من التغيرات الجيوسياسية في المنطقة. حيث تسعى إلى توسيع دورها من خلال "مبادرة الحزام والطريق". هذه

المبادرة التي تشمل استثمارات ضخمة في البنية التحتية. النقل. والطاقة في العديد من دول الشرق الأوسط تعكس تحولات جيوسياسية واقتصادية عميقة. بحيث أصبحت الصين شريكًا استراتيجيًا لعدد من الدول في المنطقة. هذا التوجه يعكس تحولًا نحو الشراكات الاقتصادية الموجهة نحو المصالح المشتركة. بما في ذلك الوصول إلى أسواق جديدة ومصادر الطاقة (جابر ٢٠٢٣ ، ٤٥- ٦٧).

استثمارات الطاقة والتنوع الاقتصادي: التغيرات في سوق الطاقة العالمية أدت إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية في الشرق الأوسط. تحولات مثل ارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة جعلت بعض الدول تبحث عن تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط. على سبيل المثال. تعمل السعودية والإمارات على تحويل اقتصاداتها نحو القطاعات غير النفطية. مما دفعها إلى تكوين تحالفات جديدة في مجالات التكنولوجيا. التعليم. والصناعة مع قوى اقتصادية مختلفة(العلي ٢٠٢٣، ٦٩-٧٥).

ثالثاً: الاقتصاد الرقمي والتحولات في التحالفات التجارية:

النمو في التجارة الرقمية: التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في العديد من دول الشرق الأوسط دفع إلى ظهور تحالفات جديدة قائمة على الشراكات التكنولوجية. في هذا السياق. نجد أن العديد من الدول الخليجية قد اتجهت إلى التعاون مع شركات تكنولوجية عالمية مثل الشركات الصينية والأمريكية لتطوير البنية التحتية الرقمية. هذه التحولات تتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي وتساعد على تكوين تحالفات قائمة على الابتكار والتقنيات الحديثة.

التحولات في السياسات التجارية الدولية: مع التوترات التجارية العالمية. خاصة في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. بدأت دول الشرق الأوسط في إعادة النظر في سياساتها التجارية. توجهت العديد من الدول إلى تقوية العلاقات الاقتصادية مع كل من الصين وروسيا. مما أثر على هيكل التحالفات الاقتصادية في المنطقة. هذه التوجهات قد تؤدي إلى تشكيل تحالفات اقتصادية أكثر استقلالية وتعددية. بعيدًا عن الاعتماد الكامل على الاقتصادات الغربية (الحسن ٢٠٢٤، ٨٩).

رابعاً: الاستثمارات العسكرية والدفاعية كجزء من التحالفات الاقتصادية:

الاستثمار في الأمن كأولوية اقتصادية: في ظل التوترات العسكرية المتزايدة في المنطقة. خصوصًا فيما يتعلق بالتهديدات الإيرانية والصراعات الإقليمية. تحولت بعض الدول إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا في المجالات الدفاعية. هذا التعاون العسكري غالبًا ما يترافق مع صفقات تجارية. حيث تتداخل الاستثمارات الدفاعية مع التبادلات الاقتصادية الأخرى.

الاستثمار في مشاريع الأمن السيبراني: بالنظر إلى التهديدات الأمنية الحديثة. تظهر التحالفات الاقتصادية الجديدة التي ترتكز على الأمن السيبراني والتكنولوجيا. دول مثل الإمارات والسعودية بدأت في

الاستثمار بكثافة في مشاريع الأمن السيبراني. مما يعزز التعاون مع شركات تكنولوجيا من دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل.

خامساً: التحولات في السياسة النقدية والمالية:

تأثير التغيرات الجيوسياسية على العلاقات المصرفية: التغيرات الجيوسياسية في المنطقة أدت إلى إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية بين البنوك المركزية والتكتلات المالية العالمية. على سبيل المثال. التوجه نحو زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الصينية. في ظل زيادة تبادل العملات والإقراض المتعدد الأطراف. يُعتبر جزءًا من إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية في المنطقة.

المبحث الثالث

مستقبل التحالفات الاقتصادية

اولا: الافاق المستقبلية للتحالفات الاقتصادية

إن مستقبل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط يتشكل من خلال عدة عوامل رئيسية. بما في ذلك إعادة التنظيم الجيوسياسي. والتقدم التكنولوجي. والحاجة إلى التنوع الاقتصادي . وفيما يلي بعض الاتجاهات والمبادرات الرئيسية(العلي ٢٠٢٣، ٦٥-٦٧):

١- **إعادة تنظيم الجيوسياسية** : تشهد المنطقة تحولاً في التحالفات. حيث تعمل دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا على تشكيل علاقات أوثق لموازنة نفوذ إيران. ولا يقتصر هذا التغيير على الجانب العسكري فحسب. بل يشمل أيضاً الجانب الاقتصادي. كما يتضح من تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين إسرائيل والعديد من الدول العربية. وتشكيل تحالف غير رسمي مناهض لإيران.

٢- **التنويع الاقتصادي** : تتجه البلدان إلى الابتعاد عن الاعتماد الكبير على قطاعي النفط والطاقة لتنويع اقتصاداتها. وتعمل مبادرات مثل طريق الحرير الجديد والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا على خلق منصات للتعاون الإقليمي والشراكات الاستراتيجية. وتهدف هذه المشاريع إلى الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة ومواردها لتعزيز النمو الاقتصادي.

٣- **التكنولوجيا والابتكار** : تتبنى منطقة الشرق الأوسط التطورات التكنولوجية. وخاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية. لدفع النمو الاقتصادي. ويشمل ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز القوى العاملة الماهرة في مجال التكنولوجيا وتطوير حلول مبتكرة للتحديات مثل تغير المناخ وإدارة النفايات.

٤- **التكتلات التجارية الإقليمية** : يُنظر إلى تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية على أنه محرك محتمل للتجارة البينية. وفي ظل السيناريوهات التي يكون فيها التكامل الإقليمي مرتفعًا. يمكن أن ترتفع التجارة البينية في طريق الحرير إلى ٧٠% من إجمالي التجارة. مما يسلط الضوء على التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه هذه التكتلات على تدفقات التجارة العالمية.

٥- **التنمية المستدامة** : هناك تركيز متزايد على النمو الاقتصادي المستدام. والذي يشمل معالجة تغير المناخ والاهتمام بالبيئة. وتهدف مبادرات مثل كثيره الى تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري من خلال ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة.

٦- **القيادة الاستباقية والشراكات** : تدرك الحكومات أهمية القيادة الاستباقية والشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص للتغلب على حالة عدم اليقين التي تحيط بالتجارة العالمية. ويشمل هذا تعزيز المرونة والقدرة على التكيف في مواجهة التوترات الجيوسياسية والتحديات الاقتصادية.

وتشير هذه الاتجاهات إلى أن مستقبل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط سوف يتميز بالتركيز على التنوع والابتكار التكنولوجي والتعاون الإقليمي . وكل ذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتوجه المستقبلي لتشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط.

ثانيا :التوجهات المستقبلية للتحالفات الاقتصادية:

تأثير التغيرات الجيوسياسية على تشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط كبير ومعقد في ظل الصراعات السياسية لقد أدى التصعيد السريع للتوترات. وخاصة بسبب الموقف العدواني لإسرائيل وتأثيره الواسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة. إلى دفع الشرق الأوسط إلى حافة فترة جديدة من عدم الاستقرار . والتوجهات الاقتصادية الجديدة. والتحولات في أسواق الطاقة والاقتصاد الرقمي ساهمت في تغيير التحالفات الاقتصادية. حيث أصبحت هذه التحالفات أكثر تنافسية ومتعددة الأطراف. علاوة على ذلك. أصبحت العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة مرتبطة بشكل أكبر بالمصالح المشتركة في المجالات التكنولوجية. الأمنية. والطاقة. وهو ما يعكس تأثيرات العوامل الجيوسياسية على المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي. (خريطة الشرق الأوسط الجديد مع التحليل ٢٠٢٥).

سيناريوهات مستقبلية لتشكيل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط قد تتضمن بشكل أساسي توطين التحالفات القائمة بالاعتماد على الاقتصادات القوية المعروفة في المنطقة. مثل السعودية والإمارات وإيران وتركيا. التي تعتبر من الدول الداعمة لنماذج اقتصادية متنوعة. وهنا يتوجب تحديد أولويات التعاون بين هذه الدول على أساس الفوائد المتبادلة بشكل دقيق. والتي تشمل عدة مجالات مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الحديثة. حيث ينبغي استغلال ذلك لضمان تكامل هذه التحالفات بشكل فعال ومستدام(Del

Sarto 2024,1447-1473). بالإضافة إلى ذلك. قد يشهد المستقبل القريب تكوين تحالفات جديدة نشأت عن التغيرات الجيوسياسية الحديثة. حيث إن هذه التغيرات قد تظهر من خلال التأثير الإقليمي الذي تحدثه التحالفات العالمية. مثل الصين وروسيا. بما يؤدي إلى تشكيل تحالفات اقتصادية جديدة ومتنوعة في هذه المنطقة الحيوية اقليميا. هذه الديناميكيات الجديدة والمتغيرة قد تجعل من الضروري إنشاء توجهات سياسية واقتصادية جديدة تهدف إلى تعزيز الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة في المنطقة. وذلك لضمان استدامة واستقرار هذه التحالفات على المدى الطويل. بالتالي. فإن تقييم المستجدات بشكل مستمر سيكون له تأثير كبير على طبيعة هذه التحالفات وكيفية تطورها خلال السنوات القادمة.

بعد دراسة التحالفات الاقتصادية الحالية في الشرق الأوسط وتحليل التغيرات الجيوسياسية الحديثة وتأثيرها. قد تظهر سيناريوهات مختلفة تشمل تكوين تحالفات جديدة أو تعزيز التحالفات القائمة. ينبغي النظر في العوامل المؤثرة في تشكيل التحالفات الاقتصادية المستقبلية مثل الاقتصادات الناشئة. التكنولوجيا. والتحولات السياسية(رشيد ٢٠١٩ ، ١٠٨).

ومن هنا اكتسبت فكرة تحويل الحدود إلى نقاط اتصال بين البلدان والقارات زخمًا في السنوات الأخيرة. مع العديد من المشاريع الجارية لإنشاء ممرات اقتصادية بين آسيا وأوروبا. والمثالان الأكثر أهمية هما مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-أوروبا. ورغم أن كليهما مصمم لإنشاء شبكات اقتصادية متكاملة تتجاوز الحدود. فمن غير المرجح أن يغيرا واقع المنافسة الجيوسياسية. والواقع أن مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-أوروبا قد يؤديان إلى تفاقم التوترات بين الدول. بسبب التنافس بين الولايات المتحدة والصين. والتوزيع غير المتكافئ للفوائد بين المشاركين في كلا المشروعين. وسياساتهما الشاملة في الإدماج والاستبعاد. وفي الشرق الأوسط. الذي من المفترض أن يمر عبره كل من مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-أوروبا. هناك أيضًا مسألة النزاعات الحدودية المستمرة. سواء البرية أو البحرية. وغالبًا ما تبرز هذه النزاعات في أوقات عدم الاستقرار الإقليمي. وهو أمر لا تملك الممرات الاقتصادية فرصة كبيرة لتغييره Baabood (2024).

لقد أدت التطورات في الشرق الأوسط بعد ٢٠٢٤ إلى ظهور موجة جديدة من انعدام الأمن في المنطقة. وقد شهدنا وضعًا مشابهًا مع بداية الربيع العربي. الذي غيّر البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط بشكل كبير. حاولت الجهات الفاعلة الإقليمية الابتعاد عن الصراعات الناجمة عن الربيع العربي من خلال عمليات التطبيع التي بدأت في عام ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى خلق بيئة أمنية جديدة قائمة على التعاون. والآن. تجد نفسها في بيئة صراعية جديدة(Yildiz 2021) .

في ظل تلك الرؤى فان احتمالات تحول الشرق الاوسط الى مركز عالمي تبقى قائمه بفضل موقعه الجغرافي وخطط المشاريع المتعددة. من المتوقع أن يصبح الشرق الأوسط مركزًا عالميًا للتجارة والنقل والطاقة. ويلعب دور الوسيط بين الاقتصادات الكبرى في آسيا وأوروبا.

وفي خضم هذا السيناريو فان دول الخليج. وخاصة السعودية والإمارات. ستكون في طليعة المستفيدين من هذه المشاريع. حيث تعمل على تعزيز مكانتها كقوى اقتصادية إقليمية ودولية من خلال استثمار هذه الفرص لدفع أجنداتها التنموية.

وسيشهد ازدهار التكنولوجيا والطاقة النظيفة مع التركيز على كابلات البيانات والطاقة النظيفة في IMEC. ومع التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إطار المبادرات العالمية. قد تصبح المنطقة مركزًا لنقل المعرفة والتكنولوجيا. مما يعزز من تنافسيتها على الساحة الدولية(Dutta 2023)&.

لذا يشكل مستقبل الشرق الأوسط في ظل مبادرة الحزام والطريق و IMEC لوحة معقدة من الفرص والتحديات. ورغم التنافس بين القوى الكبرى. تملك دول المنطقة فرصة تاريخية لاستغلال موقعها الاستراتيجي وبناء شراكات استراتيجية تسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية. يعتمد تحقيق هذه الرؤية على قدرة قادة المنطقة على الموازنة بين المصالح الوطنية والمتغيرات الدولية. مما يجعل الشرق الأوسط لاعبًا أساسيًا في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي.

إن هذا الوضع يستلزم إعادة تقييم البيئة الأمنية في الشرق الأوسط من وجهات نظر متعددة. ونظراً للديناميكيات الجديدة التي خلقها الصراع الحالي. فمن المحتمل أن تواجه المنطقة ثلاثة سيناريوهات في السنوات المقبلة(Bensahel & Byman 2016).

١. مشهد تنامي التوترات والصراعات

في ظل هذا السيناريو. تظل المنطقة غارقة في دوامة من العنف وعدم الاستقرار. فالعمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة تؤدي إلى أعمال عدائية متواصلة. خاصة مع حزب الله في لبنان. يتسم هذا الصراع المنخفض الشدة بتبادل متقطع لإطلاق الصواريخ. واغتيالات مستهدفة. ومناوشات عبر الحدود. ومع استمرار الصراعات. يتزايد خطر المواجهة العسكرية المباشرة بين إسرائيل وإيران. حيث تستهدف إسرائيل بشكل متزايد الأصول الإيرانية في سوريا وأماكن أخرى. وقد يتضمن رد إيران حشد وكلائها في جميع أنحاء المنطقة. بما في ذلك حزب الله والحوثيين في اليمن. مما قد يؤدي إلى صراع إقليمي أوسع نطاقًا.

أصبحت سوريا. التي أضعفتها الحرب الأهلية بالفعل. ساحة معركة للصراعات العسكرية بين إسرائيل وإيران والنظام السوري الجديد برئاسة الجولاني. وقد تؤدي الغارات الجوية الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سوريا إلى رد عسكري سوري. مما يزيد من زعزعة استقرار البلاد وجرها إلى عمق الصراع. وفي اليمن.

تواصل حركة الحوثيين هجماتها على ممرات الشحن في خليج عدن. مما يؤدي إلى تفاقم التوترات في البحر الأحمر ويهدد طرق إمدادات النفط العالمية. مما يزيد من المخاطر التي تواجه الجهات الفاعلة الدولية(العساف ٢٠٢٣، ٢٥-٥٠: الجبوري ٢٠٢٤، ١٥-٣٠).

إن البيئة الأمنية القائمة على هذه الاضطرابات المتزايدة قد تؤدي إلى تعميق عدم الاستقرار الإقليمي وتؤدي إلى اضطرابات مطولة مع وقوع صراعات متعددة في وقت واحد. إن حالة العنف المستمرة تقوض آفاق السلام والدبلوماسية. مما يجعل التدخل الفعال من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية صعبًا. وفي الوقت نفسه. يؤدي استمرار الأعمال العدائية إلى تفاقم الأزمات الإنسانية. خاصة في غزة ولبنان وسوريا. حيث أصبحت الخسائر في صفوف المدنيين والنزوح مصدر قلق كبير.

أصبح أمن إمدادات الطاقة العالمية والطرق البحرية قضية بالغة الأهمية. مما دفع القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية إلى حماية مصالحها. الأمر الذي أدى إلى تعقيد الديناميكيات الإقليمية بشكل أكبر. في هذا السياق. من المرجح أن تواصل الدول الغربية. وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تقديم الدعم القوي لإسرائيل. وقد تزيد الولايات المتحدة من دعمها العسكري والدبلوماسي لضمان أمن إسرائيل. وربما تنشر المزيد من الأصول العسكرية في المنطقة لتعزيز الردع.

أما بالنسبة لمستقبل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط. فقد تتأثر هذه التحالفات بشكل كبير بالاضطرابات الأمنية المستمرة. قد تسعى الدول إلى تشكيل تحالفات اقتصادية جديدة كوسيلة لتعزيز استقرارها. حيث يمكن أن تؤدي الأزمات الإنسانية والصراعات إلى زيادة الحاجة إلى التعاون الاقتصادي بين الدول المتضررة(صندوق النقد الدولي ٢٠٢٣).

يمكن أن تبرز تحالفات جديدة بين الدول التي تشترك في مصالح اقتصادية مشتركة. مثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية. مما قد يسهم في تعزيز الاستقرار النسبي في بعض المناطق. ومع ذلك. فإن التوترات السياسية والأمنية قد تعرقل هذه الجهود. مما يجعل من الصعب تحقيق نتائج إيجابية.

في النهاية. سيعتمد مستقبل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط على قدرة الدول على تجاوز الصراعات الحالية وبناء شراكات قائمة على المصالح المشتركة. مما قد يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة(Bluedorn&Koranchelian 2023).

٢. مشهد الاتجاه نحو التعاون والتطبيع

في حالة توقف الأعمال العدائية من قبل اسرائيل والدعم الايراني داخل منطقة الشرق الاوسط. قد يتحول المناخ الأمني في الشرق الأوسط بعيدًا عن المواجهة. مما يفتح المجال أمام فرص جديدة للتحالفات الاقتصادية. في هذا السيناريو الأكثر تفاؤلاً. حيث تنتهي الحرب في غزة من خلال وقف إطلاق النار. قد

تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستقرار. مع انتهاء الأعمال العدائية. قد تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها. خاصة في مجالات مثل الطاقة. التجارة. والبنية التحتية. مما يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة.

قد تشهد المنطقة تدفقًا للاستثمارات الأجنبية. حيث تسعى الدول الغربية. وخاصة الاتحاد الأوروبي. إلى دعم عمليات السلام من خلال تقديم مساعدات اقتصادية واستثمارات في مشاريع تنموية. مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من التوترات. إذا نجحت جهود التطبيع بين إسرائيل والدول العربية. فقد يؤدي ذلك إلى إنشاء تحالفات اقتصادية جديدة تشمل مجالات مثل السياحة. التجارة. والتكنولوجيا. مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

كما قد تظهر مشاريع مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل. خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والمياه. مما يسهم في معالجة القضايا البيئية والاقتصادية المشتركة. ورغم هذه الفرص. ستظل التوترات الكامنة قائمة. وقد تؤثر على قدرة الدول على التعاون بشكل فعال. حيث يستمر التنافس بين إيران وإسرائيل. بالإضافة إلى الصراعات المستمرة في لبنان وسوريا والعراق. مما قد يعيق جهود التعاون الاقتصادي.

ستستمر القوى الكبرى. مثل الولايات المتحدة وروسيا. في التأثير على الديناميكيات الاقتصادية في المنطقة. حيث قد تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان أمن إسرائيل من خلال دعمها الاقتصادي. بينما قد تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها من خلال استثمارات في الدول التي تعاني من الأزمات. وفي النهاية. قد يؤدي إنشاء هيكل "ضمان الأمن" الذي ينفذ حل الدولتين إلى تحسين المناخ الاقتصادي. حيث يمكن أن يسهم في استقرار المنطقة ويعزز الثقة بين الدول.

بشكل عام. إذا تمكنت الدول من إدارة الوضع الراهن بشكل فعال. فقد تفتح نهاية الصراعات واسعة النطاق نافذة من الفرص للتحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط. مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. على الرغم من التحديات المستمرة التي تتطلب جهودًا دبلوماسية مستمرة لضمان نجاح هذه التحالفات.

٣. مشهد التوجه نحو تحالفات امنية

ان انتهاء الصراعات.قد ينشأ تحالف إقليمي جديد يتمحور حول معارضة سياسات إسرائيل. وسوف يضم هذا التحالف مصر وإيران والمملكة العربية السعودية. وسوف يحظى بدعم قوى عالمية مثل روسيا والصين. ورغم أن تركيا قد تكون عضواً مهماً في هذا التحالف. فإنها في حالة توقف الأعمال العدائية. قد يتحول المناخ الأمني في الشرق الأوسط بعيدًا عن المواجهة. مما يفتح المجال أمام فرص جديدة للتحالفات الاقتصادية. في هذا السيناريو الأكثر تفاؤلاً. حيث تنتهي الحرب في غزة من خلال وقف إطلاق النار. قد

تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستقرار. مع انتهاء الأعمال العدائية. قد تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها. خاصة في مجالات مثل الطاقة. التجارة. والبنية التحتية. مما يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية في المنطقة(Al Ali 2025 ,59).

قد تشهد المنطقة تدفقًا للاستثمارات الأجنبية. حيث تسعى الدول الغربية. وخاصة الاتحاد الأوروبي. إلى دعم عمليات السلام من خلال تقديم مساعدات اقتصادية واستثمارات في مشاريع تنموية. مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من التوترات. إذا نجحت جهود التطبيع بين إسرائيل والدول العربية. فقد يؤدي ذلك إلى إنشاء تحالفات اقتصادية جديدة تشمل مجالات مثل السياحة. التجارة. والتكنولوجيا. مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

كما قد تظهر مشاريع مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل. خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والمياه. مما يسهم في معالجة القضايا البيئية والاقتصادية المشتركة. ورغم هذه الفرص. ستظل التوترات الكامنة قائمة. وقد تؤثر على قدرة الدول على التعاون بشكل فعال. حيث يستمر التنافس بين إيران وإسرائيل. بالإضافة إلى الصراعات المستمرة في لبنان وسوريا والعراق. مما قد يعيق جهود التعاون الاقتصادي.

ستستمر القوى الكبرى. مثل الولايات المتحدة وروسيا. في التأثير على الديناميكيات الاقتصادية في المنطقة. حيث قد تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان أمن إسرائيل من خلال دعمها الاقتصادي. بينما قد تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها من خلال استثمارات في الدول التي تعاني من الأزمات. وفي النهاية. قد يؤدي إنشاء هيكل "ضمان الأمن" الذي ينفذ حل الدولتين إلى تحسين المناخ الاقتصادي. حيث يمكن أن يسهم في استقرار المنطقة ويعزز الثقة بين الدول.

بشكل عام. إذا تمكنت الدول من إدارة الوضع الراهن بشكل فعال. فقد تفتح نهاية الصراعات واسعة النطاق نافذة من الفرص للتحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط. مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. على الرغم من التحديات المستمرة التي تتطلب جهودًا دبلوماسية مستمرة لضمان نجاح هذه التحالفات. سوف تلعب دوراً أكثر تواضعاً ودعماً بدلاً من قيادة التحالف.

ووفقاً لهذا. تتبنى تركيا موقفاً أكثر تحفظاً. مع التركيز على تسهيل الحوار وتقديم الدعم الدبلوماسي واللوجستي للتحالف. وستكون مشاركة تركيا حاسمة نظراً لموقعها الجيوسياسي وقدرتها على العمل كجسر بين مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية. لكنها لن تتولى دوراً قيادياً. وتتولى مصر والمملكة العربية السعودية أدواراً داعمة في هذا التحالف نظراً لنفوذهما الإقليمي الكبير وأهميتهما الاستراتيجية. وسوف تكون قيادتهما مدفوعة باعتبارات محلية وإقليمية. بما في ذلك رغبتهما في موازنة قوة إسرائيل وتأكيد نفوذهما في المشهد الجيوسياسي الأوسع في الشرق الأوسط.

ولكن تظل إيران لاعباً رئيسياً في هذا التحالف بسبب معارضتها الطويلة الأمد لإسرائيل ونفوذها على مختلف الجماعات المسلحة غير الحكومية في المنطقة. ومع ذلك. فإن دور إيران سيكون محدوداً بسبب الحاجة إلى الحفاظ على التماسك داخل التحالف. وخاصة مع دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر. ومع ذلك. إذا تبنت إيران سياسة أكثر اعتدالاً وامتنعت عن متابعة الطموحات الإقليمية. فقد تلعب دوراً بناءً داخل التحالف.

ويضيف دعم روسيا والصين ثقلاً جيوسياسياً كبيراً للتحالف. فكلا البلدين ينظر إلى التحالف باعتباره فرصة لتوسيع نفوذهما في الشرق الأوسط ومواجهة هيمنة الولايات المتحدة. ويشمل دعمهما الدعم الدبلوماسي والاستثمارات الاقتصادية والتعاون العسكري المحتمل. مما يعزز العمق الاستراتيجي للتحالف(Eslami & Papageorgiou 2023 ,83).

ومن منظور ديناميكيات القوة الإقليمية والعالمية. فإن تشكيل هذا التحالف. بدعم من روسيا والصين. يشير إلى تحول كبير في ديناميكيات القوة الإقليمية والعالمية. وردًا على ذلك. تواجه إسرائيل ضغوطًا دبلوماسية وعسكرية متزايدة وقد تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع حلفائها من الولايات المتحدة وأوروبا لموازنة التحالف. ويؤدي الموقف الموحد للتحالف بشأن القضية الفلسطينية إلى تجدد الاهتمام الدولي والضغوط على إسرائيل لتغيير سياساتها. ويؤدي التحالف. الذي تعزز بدعم من روسيا والصين. إلى زيادة التعاون الاقتصادي والعسكري بين أعضائه.

وفي هذا السيناريو. قد تعمل الدول الغربية. وخاصة الولايات المتحدة. كقوة موازنة ضد التحالف الجديد المتشكل ضد إسرائيل. وقد تعمل الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها لضمان أمن إسرائيل وزيادة وجودها العسكري في المنطقة. وقد يخلق هذا التحالف منطقة جديدة من المنافسة في الشرق الأوسط بين الغرب وروسيا والصين.

إن المسار الحالي يشير إلى أن المنطقة تتجه نحو صراع مطول وعدم استقرار. ولتجنب هذا. هناك حاجة ملحة إلى إطار أمني جديد يعالج مخاوف جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة.

الخاتمة:

وفي الختام. يتضح أن مستقبل التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط يتسم بالتعقيد والتغير المستمر. نتيجة للتحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة. إن تعزيز التعاون مع الصين كشريك اقتصادي رئيسي. بالإضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي بين دول الخليج والدول المجاورة. يمثلان خطوات استراتيجية حيوية نحو تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

ومع ذلك. فإن التوترات الجيوسياسية. مثل النزاعات الإقليمية والصراعات الداخلية. قد تؤثر بشكل كبير على هذه التحالفات. مما يستدعي من الدول المعنية اتخاذ تدابير استباقية للتكيف مع هذه التغيرات. إن الحاجة إلى استراتيجيات دبلوماسية فعالة. وتعزيز الشراكات الاقتصادية المتنوعة. والاستثمار في القطاعات المستقبلية. أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

علاوة على ذلك. فإن تعزيز التكامل الإقليمي من خلال مشاريع مشتركة وتسهيل حركة التجارة والاستثمار يمكن أن يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وازدهارًا. في ظل هذه الديناميكيات. يتعين على دول الشرق الأوسط أن تكون مرنة واستباقية في استراتيجياتها الاقتصادية. مما سيمكنها من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. ويعزز من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو العز ، حامد. ٢٠٢٣. مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج." المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية.

٢. جابر ، حسان. ٢٠٢٣. مبادرة الحزام والطريق: الصين توسع نفوذها في الشرق الأوسط .مجلة الدراسات الاستراتيجية. العدد ١٢.

٣. الجبوري، أحمد. ٢٠٢٤. التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط: من سوريا إلى اليمن .مجلة الأمن القومي.العدد 12. المجلد(١).

٤. الحسن، سامي. ٢٠٢٤. التحولات في السياسات التجارية الدولية: تأثير التوترات التجارية العالمية على الشرق الأوسط. مجلة العلاقات الدولية.تركيا.

٥. حسين، مراد عبد الهادي .٢٠٢٤. دور التحالفات الاستراتيجية كضرورة للشركات الاقتصادية في ظل العولمة "*المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات* .30-23

٦. خريطة الشرق الأوسط الجديد مع التحليل. ٢٠٢٥. متاح على الرابط:https://almrj3.com/the-map-of-the-new-middle-east/ (تاريخ الدخول ٥ /٨/٢٠٢٤) .

٧. رجب ، ايمان. ٢٠٢٣. التحالفات المرنة: التحول في التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية "*دورية حالة الإقليم*. المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.

٨. رشيد ، بكر محمد. ٢٠١٩ . مستقبل النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط في ظل العقوبات الامريكية . مجلة رؤية تركية . تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. المجلد٨. العدد (٢).

٩. الرفاعي ، محمد. ٢٠١٧. العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية: دراسة تحليلية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٠. سكاي نيوز عربية.2022 . اجتماع بين روسيا وتركيا في طهران: تأثيرات على السياسة السورية 19. تشرين الثاني .

١١. سليمان، منى. ٢٠٢٢. "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا". مجلة السياسة الدولية القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ٢٦ شباط. متاح على الرابط: https://bit.ly/3tG3L (تاريخ الدخول: ٩/١٢/٢٠٢٤)

١٢. سينغ ،مايكل. ٢٠٢٢.محور "اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ابريل. متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-atfaqyat-abrahym-alttby-alrby-alasrayyly-qd-yyd-tshkyl-alshrq-alawst.(تاريخ الدخول ١٥/ ١١/ ٢٠٢٤)

١٣. الشريف ، هاني. ٢٠١٨. التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط: دراسة حالة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٤. صندوق النقد الدولي. ٢٠٢٣. الصراع في الشرق الأوسط يهدد بإعادة تشكيل اقتصادات المنطقة. متاح على الرابط: https://www.imf.org/ar/Publications/WP/Issues/2023/12/01/Middl(٧ /٩/٢٠٢٤ تاريخ الدخول)

١٥. العبيدي، علي. ٢٠١٩. التحولات الاقتصادية في دول الخليج العربي: دراسة في الأبعاد السياسية والاجتماعية. أبوظبي: دار الكتب الوطنية.

١٦. العساف ،عبد الله. ٢٠١٨. التحالفات الاقتصادية في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. الرياض: دار المريخ.

١٧. العساف، عادل. ٢٠٢٣. الصراع في سوريا: التداعيات الإقليمية والدولية .مجلة الدراسات الاستراتيجية. العدد (١٥). المجلد (٢).

١٨. العلي، أحمد. ٢٠٢٣."استثمارات الطاقة والتنوع الاقتصادي: التغيرات في سوق الطاقة العالمية أدت إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية في الشرق الأوسط." مجلة الدراسات الاستراتيجية.

١٩. المتولي، محمود ابراهيم. ٢٠١٧. السياسية الخارجية الايرانية : المحددات الموثرة .برلين .المانيا :المركز الديمقراطي العربي. ١٦ نوفمبر.

٢٠. مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط. ٢٠٢٤.العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط: متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/research/2024/02/the-geopolitics-of-economic-development-in-the-middle- (تاريخ الدخول ٨/١٠/ ٢٠٢٤).

٢١. الموسى، ناصر. ٢٠٢٠. الاستثمار الأجنبي المباشر في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات. عمان: دار الفكر.

٢٢. موقع CNN بالعربية . ٢٠٢٣.في قمة العشرين. محمد بن سلمان يعلن توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا للمزيد متاح على الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/09/09/ corridor- (تاريخ الدخول ١١/١١/ ٢٠٢٤) .

٢٣. وكالة هاوار للأنباء (ANHA).٢٠٢٤. الممر الاقتصادي الجديد" الأهمية والعقبات. متاح على الرابط: https://hawarnews.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85 (تاريخ الدخول ١٧/١٢/ ٢٠٢٤).

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Al-Obaidi, Ali. 2019. Economic transformations in the Arab Gulf states: A study of the political and social dimensions. Abu Dhabi: National Library.
2- Abu Al-Ezz, Hamed. 2023. The Belt and Road Initiative: Opportunities and Obstacles for the Gulf Region. International Journal of Economic Studies.
3- Adelson, Roger. 2012. "British and US Use and Misuse of the Term Middle East." In Is There a Middle East: The Evolution of a Geopolitical Concept, edited by Michael E. Bonine and othersStanford: Stanford University Press .
4- Al Ali, Ahmed. 2025."The Potential for a New Regional Alliance in the Middle East: Economic Cooperation and Stability Post-Conflict." Journal of Middle Eastern Studies .
5- Al-Ali, Ahmed. 2023. "Energy investments and economic diversification: Changes in the global energy market have led to a change in the balance of economic power in the Middle East." Journal of Strategic Studies.

6- Al-Assaf, Abdullah. 2018. Economic alliances in the Middle East: opportunities and challenges. Riyadh: Dar Al-Marikh.
7- Al-Assaf, Adel. 2023. The conflict in Syria: regional and international repercussions. Journal of Strategic Studies. Issue (15). Volume (2).
8- Al-Hassan, Sami. 2024. Transformations in International Trade Policies: The Impact of Global Trade Tensions on the Middle East. Journal of International Relations. Turkey.
9- Al-Jubouri, Ahmed. 2024. Geopolitical Transformations in the Middle East: From Syria to Yemen. Journal of National Security. Issue 12. Volume (1).
10- Al-Mousa, Nasser. 2020. Foreign Direct Investment in the Middle East: Opportunities and Challenges. Amman: Dar Al-Fikr.
11- Al-Mutawali, Mahmoud Ibrahim. 2017. Iranian Foreign Policy: The Influential Determinants. Berlin, Germany: Arab Democratic Center. November 16.
12- Al-Rifai, Muhammad. 2017. Economic Relations between Arab Countries: An Analytical Study. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.
13- Al-Sharif, Hani. 2018. Regional Economic Cooperation in the Middle East: A Case Study. Cairo: Egyptian General Book Authority.
14- Baabood ,bdullah. 2024. "The Geopolitics of Economic Development in the Middle East." Carnegie Endowment for International Peace. February 15. Available at the link: https://carnegieendowment.org/research/2024/02/the-geopolitics-(Access date: 3/10/2024)
15- Bensahel, Nora, and Byman ,Daniel. 2016.The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability, and Political Change. Santa Monica, CA: RAND Corporation.
16- Bluedorn, John. Koranchelian ,Taline. 2023.Middle East Conflict Risks Reshaping the Region's Economies." International Monetary Fund, December 1, Available at the link:https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/12/01/M(Access date: 29/12/2024)
17- CNN Arabic website. 2023. At the G20 Summit. Mohammed bin Salman announces signing of MoU to establish economic corridor between India, Middle East and Europe. More available at: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/09/09/corridor- (accessed 11/11/2024). 23. Hawar News

Agency (ANHA). 2024. The New Economic Corridor: Importance and Obstacles. Available at: https://hawarnews.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85 (accessed 17/12/2024).

18- Del Sarto, Raffaella A. 2024.Eduard Soler i Lecha. "Regionalism and Alliances in the Middle East, 2011-2021: From a 'Flash in the Pan' of Regional Cooperation to Liquid Alliances." Geopolitics 29.

19- Dutta, Aishwarya. 2023. "India-Middle East-Europe Economic Corridor: A Strategic Initiative." IMPRI, September 27. Available at the link: https://impri.in/india-middle-east-europe-economic-corridor-a-strategic-initiative (Access date: 25/12/2024)

20- Eslami, Mohammad & Papageorgiou ,Maria. 2023."China's Increasing Role in the Middle East: Implications for Regional and International Dynamics." Journal of Middle Eastern Studies. June 2.

21- Hussein, Murad Abdul Hadi. 2024. The Role of Strategic Alliances as a Necessity for Economic Firms in Light of Globalization. International Journal of Publishing Research and Studies.

22- International Monetary Fund. 2023. Conflict in the Middle East Threatens to Reshape the Region's Economies. Available at: https://www.imf.org/ar/Publications/WP/Issues/2023/12/01/Middl (accessed 7/9/2024)

23- Jaber, Hassan. 2023. The Belt and Road Initiative: China Expands Its Influence in the Middle East. Journal of Strategic Studies. Issue 12.

24- Kahl, Colin H. 2022."Implications of the Ukraine War for the Middle East." Speech at the Manama Dialogue. Bahrain .November 18.

25- Katz, Mark N. 2013."The Middle East and the United States: A Historical Perspective." In The Middle East: A History. 3rd ed. New York: Oxford University Press. 1-25.

26- Khadouri, Walid. 2025."Iran's Engagement in European Conflicts: Implications for Regional Stability and Strategic Balance in the Middle East." Middle East Journal of Strategic Studies. January.

27- Makovsky, Michael & Charles Wald, Gen. 2021. "Moving Israel to CENTCOM: Another Step Into the Light." RealClearDefense, January 28. Available at the

link:https://www.realcleardefense.com/articles/2021/01/28/moving. (Access date: 27/10/2024)

28- Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center. 2024. The Geopolitical Obstacles to Economic Development in the Middle East: Available at: https://carnegieendowment.org/research/2024/02/the-geopolitics-of-economic-development-in-the-middle- (accessed 8/10/2024).

29- Map of the New Middle East with Analysis. 2025. Available at: https://almrj3.com/the-map-of-the-new-middle-east/ (accessed 5/8/2024).

30- Rajab, Iman. 2023. Flexible Alliances: The Shift in Regional Alliances in the Middle East after the Arab Revolutions. "State of the Region Journal. Regional Center for Strategic Studies.

31- Rashid, Bakr Muhammad. 2019. The Future of Iranian Influence in the Middle East in Light of US Sanctions. Turkish Vision Magazine. Turkey: Center for Political, Economic and Social Studies. Volume 8. Issue (2).

32- Singh, Michael. 2022. The "Abraham Accords" Axis: Arab-Israeli Normalization Could Reshape the Middle East, The Washington Institute for Near East Policy, April. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-atfaqyat-abrahym-alttby-alrby-alasrayyly-qd-yyd-tshkyl-alshrq-alawst.(accessed: 11/15/2024).

33- Sky News Arabia. 2022. Meeting between Russia and Turkey in Tehran: Effects on Syrian Policy 19. November.

34- Stockholm International Peace Research Institute. 2021."Military Interventions in the Middle East." SIPRI Yearbook.

35- Suleiman, Mona. 2022. "Implications and Possible Paths of the Russian Military Operation in Ukraine". International Politics Magazine Cairo. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. February 26. Available at: https://bit.ly/3tG3L(accessed: 12/9/2024).

36- Yildiz, Guney. 2021.'Turkish-Russian Adversarial Collaboration in Syria, Libya and Nagorno-Karabakh', SWP Comment, 2021/C, 22 March.